وعلى أية حال، فإن تلك الإشكالية السابق الإشارة إليها تواً تحثنا على السعي إلى التعرف بمزيد من التفصيل على المعالجة العلمية لوقت الفراغ مقارنة بوقت العمل وذلك ستتم محاولة تحقيقه في الجزئية التالية.

**٦/٢: المفاضلة بين وقت الفراغ وبين وقت العمل:** من النقاط المثيرة التي استوقفتنا كثيراً أثناء عرضنا للحقائق السابقة، تلك التي طرحها العالم الفيلسوف «فيبلين» حين اعتبر أن (وقت الفراغ) نعمة لا يمتلكها إلا الأثرياء فقط وأنه لذلك يمكن أن يستخدم كمؤشر طبقي، وكمعيار صالح للتصنيف ما بين الطبقات، وقد لا يمثل ماقاله فيبلين فى هذا الصدد حقيقة كاملة يمكن أن تقبل على إطلاقها، ولكننا يجب ألا ننكر أيضاً وجاهة العلة التي تكمن وراءها وهي أن الفقراء وذوى الدخول المحدودة دائماً ما يلهثون لتحصيل دخول هزيلة بطبيعتها وبشكل دائم، وفى نفس الوقت فإن حاجاتهم الأساسية التي لم يتم الوفاء بها هى دائماً أكبر حجماً مقارنة بالحاجات الأساسية للأثرياء التي تلبى بسهولة ويسر أكبر نتيجة لتوافر القوة الشرائية الفعلية اللازمة.. ذلك إذا ما افترضنا ثبات العوامل الأخرى على حالها مثل عنصر الأمن والأمان الشخصى والاجتماعى والذوق الشخصى ودرجة الوعى الاستهلاكى والإنفاقى الرشيد ..الخ. وقد يكون فى ذلك نقطة لانطلاقنا إلى العرض الحالى المبنى على تصور جوهرى بأن الطلب على وقت الفراغ يتوقف على الطلب على العمل من أجل

التكسب أو بمعنى أكثر دقة فإننا يمكن أن نفترض بأن هناك علاقة تبادلية أو عكسية ـ وليست تكاملية ـ بين الطلب على وقت الفراغ والطلب على وقت العمل، وذلك ما أكدته بالفعل النظريات الاقتصادية المهتمة بمجال العمل الاقتصادي. ومع التأجيل المؤقت لأخذ وقت العبادات المفروضة فى الاعتبار، فسوف نحاول هنا إلقاء بعض الضوء على تلك العلاقة التفاضلية أو التبادلية بين وقت الفراغ ووقت العمل والطلب على كل منهما.

يعتبر العمل أحد الوسائل الجوهرية للتكسب ولتوفير القوة الشرائية الفعالة من ناحية؛ وأحد العوامل الأساسية للإنتاج ولتوفير المتطلبات البشرية من السلع والخدمات من ناحية أخرى. كما أن العمل يمكن أن يطلبه الإنسان ويسعى إليه لأسباب أخرى ـ بالإضافة إلى ما سبق ـ كتحقيق طموحات شخصية أو قومية مختلفة وكوسيلة للتواصل مع الآخرين.. وأيضاً كوسيلة لقضاء الوقت بشكل فعال وإيجابى ـ هذا، مع افتراض أن العمل الذى نتحدث عنه كله عمل إيجابى ولا يتنافى مع أحكام الشريعة أو القانون.

والواقع أن النظريات الاقتصادية للعمل تركز دائماً على الأجر كعامل أساسي مستقل يؤثر على الطلب على العمل ويرتبط به بعلاقة دالية طردية والتى تتضح فى أبسط صورها فى الشكل الآتى:

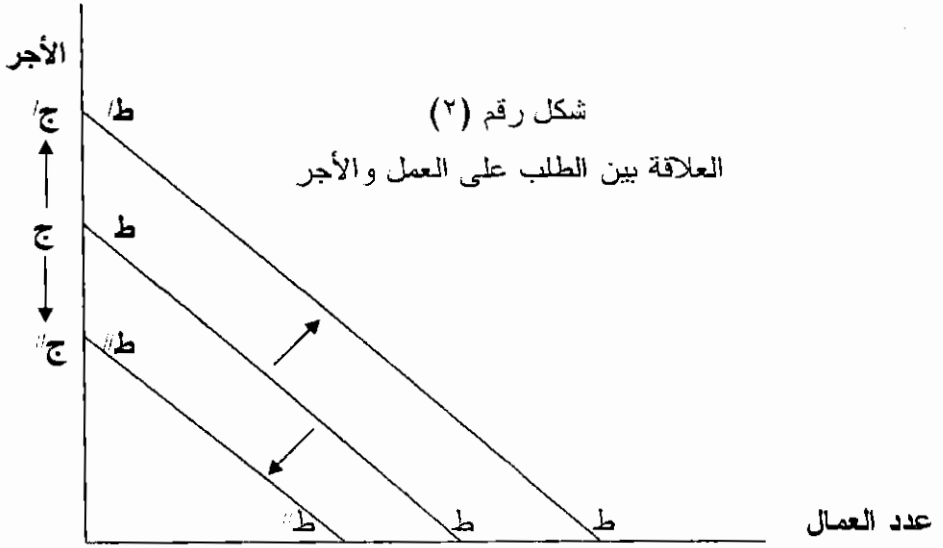


شكل رقم (٢)

العلاقة بين الطلب على العمل والأجر

فوفقاً للشكل (٢) نجد أنه عند متوسط الأجر السائد (ج) كان منحنى الطلب على العمل يتمثل فى (ط ط)، فإذا حدثت تغيرات جذرية مستمرة في أسعار عوامل الإنتاج الأخرى نتيجة لتطور التقنيات الحديثة المستخدمة فى الإنتاج بحيث حدث انخفاض ملحوظ لها. فإن ذلك يعنى انخفاض تكلفة الإنتاج مما يشجع أصحاب العمل على زيادة طلبهم على العمال من أجل زيادة كمية ما يقومون بإنتاجه وسوف يؤدى ذلك بطبيعة الحال إلى ارتفاع المستوى العام للأجور وهنا سينتقل منحنى الطلب على العمل إلى أعلى ليصبح متمثلاً في (طَ طَ). ولكن قد يحدث عكس ذلك نتيجة لحدوث كساد عام فى المجتمع، أو لأن استخدام التقنيات الجديدة أدت إلى ارتفاع تكلفة الإنتاج وبالتالى يؤدى ذلك إلى رفع المستوى العام لأسعار المبيعات مما يتسبب فى انخفاض الطلب عليها حيث يضطر أصحاب العمل فى تلك الحالة إلى خفض أجور العمال أو إلغاء ما كانوا يحصلون عليه من حوافز وفي تلك الحالة يبدأ الطلب العام على العمل فى الانحسار نتيجة لانخفاض المستوى العام للأجر إلى (جَ) ويصبح منحنى الطلب على العمل الجديد متمثلاً فى (طَ طَ).

غير أن المثال السابق يوضح حالة خيالية يندر أن تتحقق فى الحياة العملية ومن أهم أسباب ذلك أن العمال يحتاجون إلى العمل كوسيلة للتكسب وللوفاء باحتياجاتهم المعيشية على الأقل الضرورى منها. ومن ثم فإن انخفاض الأجور قد يدفعهم إلى تقليل الساعات التى

يعملون فيها ولكنهم لن يستغنوا تماماً عن العمل ويتوقفوا عن أدائه.. إلا إذا حدث ذلك نتيجة لظروف خارجة عن إرادتهم.. ذلك في حالة انتقال منحنى الطلب إلى أسفل نتيجة لانخفاض المستوى العام للأجور. أما في حالة ارتفاعه، فليس بضروري - أيضاً - أن يقبل جميع العمال - مدفوعين بذلك الحافز - على زيادة طلبهم على العمل إطلاقاً أو على زيادة عدد الساعات التي يقومون فيها بمثل ذلك العمل التكسبي. فما من شك في أن لهؤلاء العمال بحكم طبيعتهم كبشر مطالب أخرى يجب الالتزام بتلبيتها، وتلك المطالب لا ترتبط بالضرورة بالدخل وذلك مثل رعاية شئون الأسرة والاسترخاء وإراحة الجسد والذهن من عناء ما يتم بذله من عمل شاق بشكل أو بآخر..الخ. وهنا تتجلى أهمية تخصيص جزء من الوقت لقضاء مثل تلك الأمور وغيرها مما لا يتعلق بشئون العمل التكسبي. وهنا تبرز عملية المفاضلة بين تخصيص الوقت المتاح للإنسان بين العمل الاقتصادى من أجل الحصول على مزيد من الدخل أو تحقيق المزيد من المنافع المرتبطة بذلك العمل من ناحية؛ وبين الأمور الأخرى التى لا تتعلق بمثل ذلك العمل من ناحية أخرى حيث يتم ذلك فيما يطلق عليه بوقت الفراغ أو الوقت الحر الخال من أي التزامات للعمل الاقتصادي أو الرسمى.

وبالرجوع إلى نظرية قرار العمل Theory of the Decision to Work (رونالد إيرنبرج وروبرت سميث، ١٤١٤هـ/١٩٩٤م، ص٢٢٥، ٢٢٦). نجد أن ذلك القرار هو أحد ثلاثة خيارات لكيفية

قضاء الوقت حيث أن الخيار الثاني يتمثل في الأنشطة الترفيهية بينما يتمثل القرار الثالث في تنمية المهارات الخاصة والقيام بأعمال تساعد على زيادة الفرص المستقبلية للتكسب (مثل التعليم والتدريب والتمرن على أمور يمكن أن تفيد في المجال المستهدف). ولدواعي التبسيط يمكن القول بأن قرار العمل يمثل اختياراً ومفاضلة فيما بين الراحة؛ والعمل لقاء أجر. وبالتالي يعتبر الطلب على الراحة هو الوجه الآخر لعرض العمل. ولقد ذكر رونالد إيرنبرج وروبرت سميث أن وقت الراحة اليومي يمكن أن يقدر بنحو ١٣ ساعة يمكن خلاله إنجاز كل الأمور الأخرى التي تخرج عن نطاق العمل التكسبي من نوم وتناول طعام ومقابلة للحاجات الأساسية للبقاء وبالتالي - وبناء على تصورهما- فإنه يتبقى نحو ١١ ساعة يجب أن يتم قضائها في العمل التكسبي.

وفي دراسة أخرى (سلطان أبو علي، هناء خير الدين. ١٤٠٥هـ/١٩٨٤م، ص١٤٤، ١٤٥)، تم أيضاً اعتبار ساعات العمل في جانب (العرض)، وساعات الراحة أو الفراغ في جانب (الطلب)، ثم قام المؤلفان بتوضيح كيفية المفاضلة بين العمل والفراغ من خلال استخدام منحنيات السواء وذلك لتحديد ساعات العمل التي يكون الفرد مستعداً لبذلها عند معدلات الأجر المختلفة. ولقد تم توضيح ذلك في الشكل رقم (٣) على اعتبار أن الدخل من العمل (المتمثل على المحور الرأسي) يمثل بطريقة غير مباشرة تفضيل العمل.

ووقت الفراغ (المتمثل على المحور الأفقى) يمثل بطريقة مباشرة وقت الفراغ الذي يختاره الشخص عند كل مستوى من مستويات الدخل المتاحة من عدد مختلف من ساعات العمل. وفى الشكل رقم (٣) يلاحظ أننا كلما ابتعدنا عن نقطة الأصل كلما دل ذلك على زيادة الإشباع المتحقق من مجموعات الدخل والفراغ المختلفة والعكس بالعكس.

ووفقا للتحليل السابق، تم افتراض أن هناك حداً أدنى من ساعات النوم لابد للإنسان أن يخصصها للراحة والغذاء وللنوم وتم تقديرها بعشر ساعات، وفي تلك الحالة يكون عنصر (الاختيار) صفراً، لأن الإنسان لا يملك الخيار فى ذلك، ولكن الخيار والمفاضلة بين الفراغ والراحة يمكن أن يتما بعد ذلك القدر من الساعات الذى يمكن أن يتمثل بالخط الأفقى وغ١ عند منحنى السواء (س١س١)؛ وغ٢ عند منحنى السواء الأعلى (س٢س٢)؛ و غ٣ عند منحنى السواء الأعلى (س٣س٣). هذا، حيث تتغير ظروف الإنسان عند كل مستوى لتلك المنحنيات وبالتالى يمكن أن يتغير الوقت (الإجبارى) للراحة. وفيما عدا ذلك، يمكن للإنسان إجراء المفاضلة المذكورة بين العمل وزيادة أو خفض الوقت المخصص للفراغ والراحة تبعاً لموقع منحنى السواء الذي يقع عليه.

شكل رقم (٣)

منحنيات السواء لمجموعات الدخل والفراغ

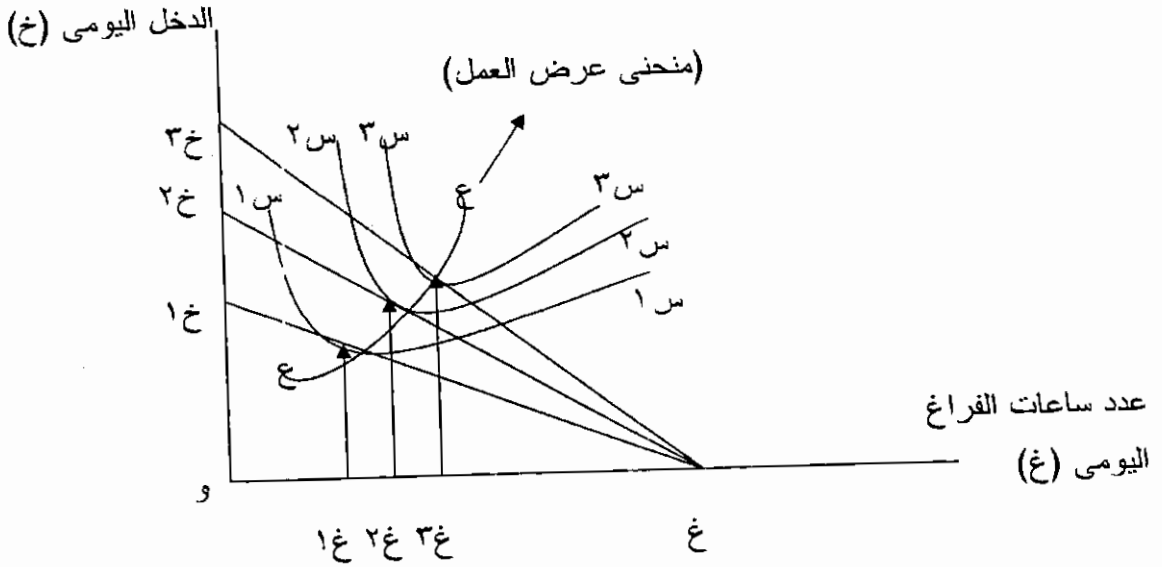

غير أننا نود أن نضيف تصوراً آخر لنا عن آلية التحرك التفاضلي بين وقتي الراحة والعمل حيث سنعتبر أن جانب العرض هنا يتمثل في العرض الإجمالي المتاح للإنسان من وقت بينما يتمثل جانب الطلب في كل من الطلب على العمل والطلب على الفراغ. وسوف نقدم نوعين من الأشكال الممثلة لذلك التصور على أساس حالتين متطرفتين أحداهما تصلح للتطبيق في حالة الثراء (حيث يمكن أن يعلو منحنى الطلب على العمل على منحنى الطلب على الفراغ بدون حدوث أي ضرر للإنسان) والأخرى تنطبق على حالات الفقر ومحدودية الدخل (وفيه يعلو منحنى الطلب على العمل منحنى الطلب على الفراغ بطبيعة الحال) وذلك كما يتضح من الشكلين (٤)، (٥).

شكل (٤)

عرض الوقت والطلب المزدوج عليه
في حالة الثراء والاستغناء

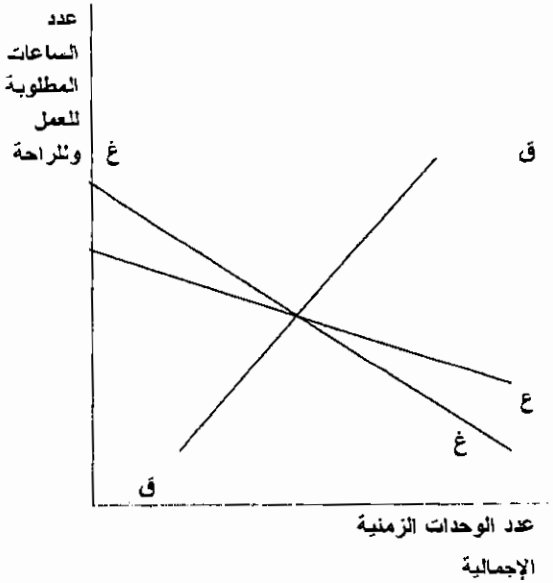


شكل (٥)

عرض الوقت والطلب المزدوج عليه
في حالة الفقر والحاجة

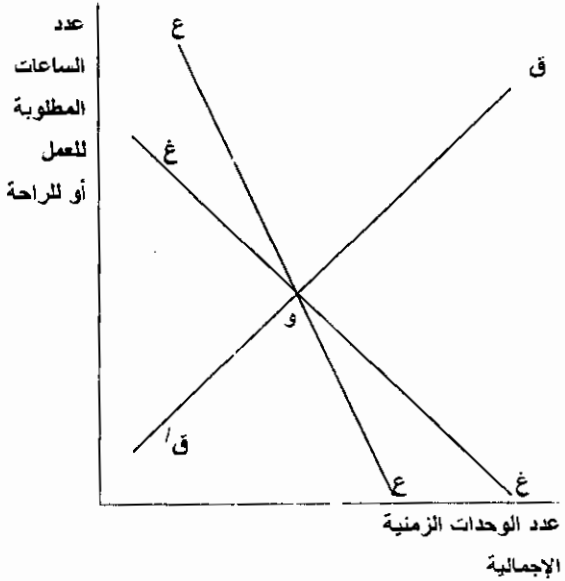

في كل من الشكلين (٤) ، (٥)، تم تمثيل الوقت الإجمالي المتاح للإنسان (في اليوم أو في الشهر أو في السنة ..الخ) على المحور الأفقي بينما تم تمثيل عدد الساعات المطلوبة للعمل أو للراحة (في إطار الوقت الإجمالي المتاح) على المحور الرأسي. حيث يمثل شكل (٤) الوضع بالنسبة للأثرياء الذين يفترض استغنائهم النسبي عن العمل، بينما يمثل شكل (٥) الوضع بالنسبة للفقراء الذين يفترض حاجتهم الملحة إلى العمل. ونتيجة للاستقرار النسبي لوضع الأثرياء مقارنة بوضع الفقراء، فإن منحنيي الطلب على العمل أو على الفراغ يكونان أقل انحداراً في حالة الأثرياء (تمييزاً لحالة استقرارهم النسبي) عن انحدار المنحنيين المناظرين في حالة الفقراء (تمييزاً لحالة عدم الاستقرار التي عادة ما يعانون منها بالمقارنة).

وعلى ضوء ما تقدم من افتراضات، يلاحظ من الشكل (٤) أن منحنى الطلب على العمل يعلو منحنى الطلب على الراحة أولاً مما يعني ركون الأثرياء إلى الراحة واستغراقهم وقتاً أكبر في ذلك من الوقت المستغرق في العمل إلا أنه وفقاً لنواميس الحياة والطبيعة التي خلقنا الله سبحانه وتعالى عليها، فإننا نجد أنه بعد نقطة التوازن (و) التي تمثل أفضل حال لتخصيص الوقت وتوزيعه بين العمل والراحة بالنسبة للأثرياء، ينعكس الوضع، ويبدأ طلب الأثرياء على العمل في التزايد وطلبهم على الفراغ في التناقص التدريجي ويستدل على ذلك بأن منحنى العمل أصبح يعلو منحنى الفراغ، وهناك أسباب متعددة

منطقية لحدوث ذلك التحول منها أن كثرة الإنفاق البذخي للأثرياء بدون وجود موارد مالية جارية تقابل ذلك الإنفاق لابد وأن ينتهي بتحويل هؤلاء الأثرياء إلى حالات من الفقر والحاجة التي تدفعهم إلى معاودة البحث عن عمل من أجل التكسب وسد الثغرة الإنفاقية المنذرة بالاتساع التدريجي بدون وجود وسيلة تمويلية لسدها. وحتى لو فرض جدلاً بعدم حدوث تلك المشكلة التحويلية وتولدها بفعل التأثير الزمني، فإن طول الراحة والابتعاد عن العمل الإيجابي يصيب الإنسان بالملل ويؤثر على علاقاته مع الآخرين الذين لا يجدون وقتاً كافياً لمجاراته في سلوكياته الترفية وبالتالي فسوف يصبح هؤلاء في حالة عزلة اجتماعية تدفعهم إلى المسارعة إلى القيام بأي عمل مناسب يضمن استعادة تواصلهم مع المجتمع وحفظ مكانة مناسبة لهم بداخله خاصة وأن الإنسان اجتماعي بطبعه. كما أن أداء فريضة زكاة الأموال والالتزامات المالية التطوعية والإنفاقية الأخرى التي فرضها الشرع ورغب في الحث عليها (مثل إنفاق الرجل على أسرته، ومساعدة المحتاج والتواصل الرحمي وأداء فريضة الحج والتضحية كل عام)، كل هذا من شانه أن يؤدي إلى تآكل الأموال المملوكة مهما كانت قيمتها الإجمالية المرتفعة مما يستلزم التوقف عن الانقطاع عن العمل؛ أو زيادة عدد ساعات العمل من أجل الوفاء بتلك الالتزامات المالية (الشرعية) الجارية.. ناهيك عن أن القاعدة الشرعية تعتبر المؤمن (القوى) خير وأحب عند الله من المؤمن الضعيف، وما من شك في أن العمل الفعال الذي يساهم في تحسين أحوال الفرد والمجتمع يعتبر من الوسائل الأساسية لتحقيق

تلك القوة. ويكفى أن نعرف أن كل أنبياء الله ورسله والصالحين كانوا يأكلون من عمل أيديهم حتى الأثرياء منهم مثل سيدنا سليمان عليه السلام (للتعرف على المزيد حول ذلك الأمر ارجع إلى: زينب الأشوح، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م).

ولننتزع أنفسنا الآن، بالتوقف عن تقديم قائمة لا نهاية لها من أسباب ومحفزات تفضيل الإنسان (الفطرى) للعمل على الراحة الترفية حتى نتمكن من الاستطراد فى قنوات موضوعنا الأصلى، حيث ننتقل إلى الشكل رقم (٥) الذى يوضح حالتى الطلب على العمل وعلى الفراغ بالنسبة للفقراء الذين تدفعهم الحاجة والعوز إلى الطلب الكامل على العمل والسعى إلى استغراق أكبر وقت في أدائه بهدف تحسين الدخل وتدعيم القوة الشرائية لهم. وفي ذلك الشكل نجد -بطبيعة الحال- أن منحنى العمل يعلو على منحنى الفراغ في البداية نتيجة لما سبق توضيحه. وعند نقطة التوازن (و) تستقر الأحوال ويستطيع هؤلاء الفقراء أن يحققوا أهدافهم من العمالة بالتوصل إلى مستوى مرض للتكسب أو إلى مستوى مهني مقبول إلى آخره من الأهداف الأخرى المرتبطة بالعمالة. وعند تلك النقطة تبدأ أحوالهم في الاستقرار. ولأنهم قبل هذا لم يحصلوا على قدر كاف من الراحة ولم يقوموا بالوفاء بالالتزامات الأخرى بشكل كاف، فإنهم بعد تلك النقطة التوازنية يتجهون إلى الزيادة النسبية التدريجية لساعات الراحة أو لعدد الساعات التي لا يقضونها في العمل التكسبي كي يتمكنوا من

الوفاء بالالتزامات الأخرى وبالتالي يصبح منحنى الطلب على الفراغ هو الأعلى ومنحنى الطلب على العمل في وضع أسفل منه. ونتيجة لاعتياد الفقراء على العمل وبذل الجهد الشاق والجاد منذ البداية فلا يتصور أبداً أن يستمر اتجاههم في تخفيض ساعات العمل إلى الصفر .. ناهيك عما ذكرنا مسبقاً من أسباب ومحفزات تجعل من العمل سلوك بشرى فطرى لا يرفضه إلا المنحرفين وغير الطبيعيين من البشر.

ومما سبق يمكن أن نصل إلى نتيجة إجمالية وهو أن الإنسان بطبيعته لا يمكن أن يعيش حالة متطرفة من العمل المطلق أو الفراغ المطلق أياً كانت حالته وحاجته، غير أن عملية المفاضلة بين الوضعين يمكن أن تختلف نتيجة لعدد كبير من العوامل أهمها الحالة الاقتصادية للمرء.

غير أن هناك عاملاً آخراً لا يقل أهمية عن الحالة الاقتصادية في تأثيره على عملية المفاضلة بين العمل التكسبي من ناحية. والراحة والفراغ من ناحية أخرى وهو اختلاف النوع. وما من شك في أن تخصيص الوقت بالنسبة للمرأة يتسم بخصائص بالغة التميز بحكم طبيعة خلقها وطبيعة الدور الأساسي الملتزمة بالقيام به وهو رعاية الأسرة. لذا، فسوف يتم ختام عرضنا حول الوقت بالحديث عن التخصيص النسائي للوقت، وللأهمية الخاصة لتلك النقطة بالغة التميز، وحرصاً على التأكيد على أهمية التعمق الكافي في بحثها وتحليلها فنحن نفضل أن نطلق على عنوان تلك الجزئية المزمع بحثها «الوقت النسائي».